

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

SC 2822

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

لجنة الممثلين الدائمين  
الدورة العادية العشرون  
أديس أبابا، إثيوبيا، 12-15 يوليو 2010

PRC/4 (XX) REV.1

تقرير اللجنة الفرعية  
للتعاون المتعدد الأطراف التابعة  
للجنة الممثلين الدائمين

—

تقرير أنشطة اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف

والتابعة للجنة الممثلين الدائمين

من فبراير إلى يوليو 2010

- 1- خلال الفترة قيد البحث، شرعت اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف والتابعة للجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، في عدد من الأنشطة وفقا لتفويضها.
- 2- ومن ثم، يمثل هذا التقرير الأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية والمفوضية بشأن الشراكات الإستراتيجية لأفريقيا. ويشمل ما يلي:
- قمة منتدى أفريقيا - الهند، بما في ذلك مشروع الشبكة الإلكترونية لأفريقيا،
  - قمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية،
  - قمة الشراكة بين أفريقيا وتركيا، و
  - الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

قمة منتدى أفريقيا والهند:

3- الجدير بالذكر أنه تم خلال قمة منتدى أفريقيا - الهند الأولى المعقودة في نيودلهي، الهند، في أبريل 2008، تفويض المسؤولين من كلا الجانبين للقيام على أساس مشترك وخلال فترة عام واحد بوضع خطة عمل مشتركة على المستوى القاري وآلية متابعة مناسبة لتنفيذ إطار التعاون المعتمد خلال القمة.

4- وخلال الفترة، قام المسؤولون من الجانبين بوضع وإقرار خطة عمل تم إطلاقها في نيودلهي، الهند، في 10 مارس 2010. وكان وفد الاتحاد الأفريقي مكوناً من فريق من أعضاء هيئة مكتب اللجنة الفرعية المعنية

بالتعاون المتعدد الأطراف والتابعة للجنة الممثلين الدائمين والموظفين من المفوضية. وكانت أهداف البعثة، رباعية وهي:

(1) استكمال وإطلاق خطة عمل إطار التعاون لقمة منتدى أفريقيا- الهند الأولى،

(2) البدء في تنفيذ خطة العمل،

(3) القيام بزيارات استكشافية إلى بعض المؤسسات والوكالات الهندية التي ستتولى تنفيذ خطة العمل،

(4) توطيد العلاقات بين أفريقيا والهند.

5- من الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن اللجنة الفرعية قامت قبل إيفاد البعثة بعرض مشروع خطة العمل والنتائج المتوقعة من البعثة على لجنة الممثلين الدائمين في 5 مارس 2010 بهدف بحثها وإجازتها. كما قامت لجنة الممثلين الدائمين بإجازة خطة العمل وكذلك البعثة.

6- لقد تشكل الوفد الأفريقي من الأعضاء الخمسة في هيئة مكتب اللجنة الفرعية وعشرة موظفين من المفوضية تابعين لبعض الإدارات/الأقسام التي تشمل خطة العمل مجالاتها المواضيعية.

7- تم تحقيق الأهداف المشار إليها آنفا خلال البعثة. واستغل كل من الجانبين الأفريقي والهندي الفرصة التي أتاحتها البعثة لتجديد التزامهما بالتنفيذ الكامل لخطة العمل المشتركة بغية تحقيق نتائج مهمة خلال فترة العد التنازلي لقمة المنتدى الثانية المقرر عقدها في 2011. وترفق بهذا التقرير كملحق (1) خطة العمل المعتمدة التي سبق أن وزعت على الدول الأعضاء.

8- ومن الإنجازات المهمة التي تحققت خلال النصف الأول من سنة 2010 نجاح المفوضية في اختيار المرشحين للاستفادة من المنح الدراسية المقدمة من الحكومة الهندية في مجال الزراعة لفائدة 25 طالبا في مستوى الدكتوراه و50 طالبا في درجة الماجستير بالجامعات الهندية خلال السنة

الدراسية التي تبدأ في أغسطس 2010. وخلال البعثة إلى الهند، تم تسليم المعلومات التفصيلية حول المرشحين وتحليل طلباتهم ومعايير اختيارهم إلى الجانب الهندي. وتجري الآن عملية تسجيل الطلبة في مختلف الجامعات الهندية. ونحن الآن بصدد انتظار نتائج هذه العملية.

9- يجب الإشارة إلى أن أفريقيا لم تتوصل إلى اتخاذ قرار فيما يتعلق بمواقع المؤسسات الخمس ومراكز التدريب المهني الخمسة التي وعدت الهند بإنشائها في أفريقيا. وكانت المفوضية قد قدمت اقتراحا بهذا الشأن، أجازته اللجنة الفرعية وأوصت بأن تعتمد لجنة الممثلين الدائمين.

10- ينبغي التذكير أنه وفقا لطلب من الحكومة الهندية، فإن البلدان الأفريقية التي سيتم اختيارها لاستضافة المؤسسات ومراكز التدريب المهني المقترحة سيطلب منها الوفاء بالمعايير التالية:

- القدرة على توفير:
  - الأراضي التي ستبنى عليها المؤسسات،
  - البنية التحتية للبناء،
  - الميزانية التقديرية لتغطية التكاليف المتكررة،
  - الدعم الإداري واللوجستي للمؤسسات،
  - والمرافق الكفيلة بالتشغيل السلس للمؤسسات.
- وسيطلب منها أيضا وضع ما يلي:
  - هياكل الحكم لإدارة وتسيير المؤسسات،
  - خطط العمل للتنمية المستقبلية والاستدامة.
- ضرورة تيسير وصول جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى البلدان المضيفة.

11- يتعين توجيه عناية لجنة الممثلين الدائمين إلى المسائل العالقة التالية:

- الاتفاق المبكر على مواقع المؤسسات الأربع ومراكز التدريب المهني العشرة التي تعتزم الهند إنشاءها في أفريقيا مع الأخذ في الاعتبار أن صيغة التوزيع المقترح من المفوضية والمجازة من اللجنة الفرعية تمثل أنسب طريقة لضمان التوزيع العادل للمؤسسات.
- التعجيل بإنشاء آلية المتابعة من حيث الهيكل والتفويض وبرنامج العمل بغية التنفيذ الكامل لخطة العمل.
- تعميم إطار التعاون بين أفريقيا والهند من حيث ما ينطوي عليه من فرص بهدف تيسير الاستفادة القصوى لكلا الجانبين من البرامج والأنشطة.

### مشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية:

12- إن أوضح دليل على ما يمكن للشراكة القارية بين أفريقيا والهند أن تجنبه من ثمار يتمثل في مشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية. فهذا المشروع الذي أبلغت عنه سابقا الإدارة المختصة في المفوضية وهي إدارة البنية التحتية والطاقة قد حقق تقدما ملحوظا في تنفيذه ولكن يبدو أنه لا يُعرف الكثير عنه. وقد أكدت زيارة إلى الوكالة التنفيذية، الشركة المحدودة الهندية للخبراء في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية (TCIL) خلال البعثة المشتركة إلى نيودلهي على يد هيئة مكتب اللجنة الفرعية و المفوضية المشار إليها آنفا، أن هذا المشروع قد انطلق بالفعل وله إمكانات ضخمة للإسهام في تنمية القارة.

13- ورد كملحق (2) تقرير مفصل يشير إلى التقدم المحرز حتى الآن وما يجب فعله لاحقا وما هي البلدان الموقعة والتي لم توقع حتى الآن. ومن المطلوب اعتبار الملحق جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير، غير أنه ينبغي توجيه عناية

خاصة إلى الفقرة 17 من الملحق التي توضح التحديات التي تمت مواجهتها والتي تؤثر على التنفيذ السلس للمشروع في الوقت المناسب.

### توصيات:

14- تم تقديم التوصيات التالية المتعلقة بكل من عملية قمة منتدى أفريقيا - الهند ومشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية باعتبارها عناصر لاتخاذ القرارات المطلوبة. وقد ترغب لجنة الممثلين الدائمين أن تطلب من المجلس القيام بما يلي:

- ❖ الترحيب بإطلاق خطة العمل تشجيع كلا الطرفين على الخطوات الجاري اتخاذها في سبيل التنفيذ.
- ❖ الطلب من الدول الأعضاء اتخاذ قرار عاجل بشأن مواقع المؤسسات ومراكز التدريب المهني في أفريقيا مع مراعاة المتطلبات التي أشار إليها الجانب الهندي<sup>1</sup>، وإبلاغ المفوضية بقرارها.
- ❖ ضمان التعميم المستدام لإطار التعاون بين الهند وأفريقيا من حيث ما ينطوي عليه من فرص بغية تمكين الناس من كلا الجانبين من الاستفادة من البرامج والأنشطة.
- ❖ الطلب من الدول الأعضاء تحديد مكان قمة 2011 في أفريقيا.
- ❖ الإحاطة بالتقرير عن مشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية والإشادة بمساهمة مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ الشبكة.
- ❖ تشجيع الدول الأعضاء على القيام، إن لم تكن قد فعلت ذلك، بالتوقيع على اتفاقية المشاركة في الشبكة وتوسيع نطاقها ليشمل المزيد من مراكز التعلم والمستشفيات المتخصصة.

---

<sup>1</sup> تم اعتماده مع تحفظات من تشاد

- ❖ الطلب من المفوضية اتخاذ إجراءات ملائمة لمتابعة تنفيذ هذا المشروع ورفع تقارير عنه على أساس منتظم.
- ❖ الطلب من الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي وضع استراتيجية يمكن من التحويل السلس لعملية الشبكة من الهند إلى أفريقيا وضمان تطوير وتوسيع واستدامة الشبكة.

### قمة أفريقيا - أمريكا اللاتينية:

15- تم إعداد تقرير وافٍ عن قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية الثانية التي عقدت في فنزويلا من 22 إلى 27 سبتمبر 2009، وعرضه على دورتي يناير/ فبراير للجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والمؤتمر. وبالتالي، فإن الغرض من التقرير الحالي هو تحديث المعلومات حول الأنشطة التي تم القيام بها فيما يتعلق بتنفيذ مقررات قمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية الثانية والتحديات التي تظل قائمة.

16- غير أنه يكون من الضروري للقيام بذلك، التذكير بالنتائج الرئيسية التي خلصت كما تم إبرازها هنا بإيجاز:

- مواءمة برامج التنفيذ المقدمة من كل من أفريقيا وأمريكا الجنوبية وعرضها على وزراء خارجية أفريقيا وأمريكا الجنوبية لاعتمادها في اجتماع سيعقد على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2010 في نيويورك في سبتمبر 2010.
- إنشاء بنك الجنوب برأسمال أولي قدره 20 بليون دولار أمريكي. سيقع البنك في كاراكاس، فنزويلا.
- قمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية الثالثة المقرر عقدها في الجماهيرية العظمى في سبتمبر 2011.

- إنشاء أمانة مؤقتة لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية يقع مقرها في طابق بفندق هيلتون في جزيرة مارجريتا، فنزويلا. وستنتقل الأمانة إلى البلد المضيف القادم بعد سنتين (2).
- ترقية مجموعة تنسيق قمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية إلى مستوى وزاري كآلية متابعة.
- إنشاء لجنة رئاسية تعنى بوضع خطة إستراتيجية لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية (2010 - 2012). والأعضاء الأساسيون في هذه المجموعة هم فنزويلا، البلد المضيف لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية الثانية، والبرازيل ونيجيريا (كمنسقين إقليميين)، والجماهيرية العظمى - التي ستستضيف القمة القادمة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وإكوادور باعتبارها رئيسا مؤقتا لمجموعة أمم أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى بلدين أو ثلاثة من كل من أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

### الوضع الراهن للشراكة:

#### (أ) مواعمة برنامج التنفيذ:

17- لوحظ بخصوص هذا الموضوع أن جانب أمريكا الجنوبية قام، بالتعاون مع البعثات الأفريقية المقيمة في برازيليا، البرازيل، بإعداد برنامج موحد للتنفيذ تم إرساله إلى أديس أبابا. ونظرا إلى أن البعثات الأفريقية في البرازيل لم تتشاور مع نظيراتها في أديس أبابا أو مفوضية الاتحاد الأفريقي، فقد تقرر بحث المشروع الذي أعدته أمريكا الجنوبية من قبل كل واحدة من مجموعات العمل الثماني بهدف ضمان المراعاة الكاملة لاهتمامات ومقترحات أفريقيا في خطة التنفيذ المنسقة. وقد استكمل عدد من مجموعات العمل هذه بحثها للمشروع في حين لم تستكمل مجموعات أخرى دراسة المشروع في الوقت الذي يجرى فيه إعداد هذا التقرير. وعند إتمام جميع



مجموعات العمل الثماني عملها ستقوم لجنة الممثلين الدائمين ببحث خطة التنفيذ الموحدة.

18- من الضروري قيام كبار الموظفين من الجانبين ببحث خطة التنفيذ الموحدة حتى يتسنى لوزراء خارجية أفريقيا وأمريكا الجنوبية بحث واعتماد هذه الخطة على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة القادمة التي ستعقد في نيويورك في سبتمبر من هذه السنة. وبالتالي، فلا بد من بذل كل الجهود لضمان حدوث ذلك.

(ب) دعوة مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة في حفل تدشين  
مجموعة العمل الرئاسية والأمانة الدائمة لأفريقيا - أمريكا  
الجنوبية في فنزويلا يومي 16 و17 مارس وفي 8 أو 14 أبريل  
2010:

19- في مارس 2010، دعت فنزويلا كلا من الاتحاد الأفريقي من خلال الجماهيرية العظمى باعتبارها البلد المضيف لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية القادمة وملاوي باعتبارها رئيساً للاتحاد ونيجيريا باعتبارها منسقة لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة في حفل تدشين مجموعة العمل الإستراتيجية الرئاسية والأمانة الدائمة لأفريقيا - أمريكا الجنوبية، في فنزويلا. ولما تبين أن الإخطار بهذا الحفل كان قصير المدة جدا ، فقد تقرر تحويل الحفل إلى 8 أو 14 أبريل 2010. وعلاوة على ذلك، تم إخطار فنزويلا بعدم وضوح وظائف المؤسستين اللتين أرادت إطلاقهما. وبالتالي، وبناء على طلب المفوضية، قدمت فنزويلا مشروع النظام الأساسي للأمانة الدائمة وقواعد إجراءات مجموعة العمل الرئاسية. وطلب من المستشار القانوني للمفوضية أن يبحثهما ويقدم مشورة أولية بهذا الشأن، وهو ما تم القيام به.

20-وقامت اللجنة الفرعية أيضا ببحث المشروعين في أوائل أبريل 2010 وأوصت بما يلي:

- ❖ مع الأخذ في الاعتبار هيكل الاتحاد الأفريقي وإجراءات صنع القرار الخاصة به، كان من الضروري عرض مقترح أمريكا الجنوبية على أجهزة وضع السياسات للاتحاد الأفريقي خلال القمة القادمة للاتحاد المقرر عقدها في كمبالا، أوغندا في يوليو 2010 لإعطاء التوجيهات السياسية المطلوبة.
- ❖ ستترتب على إنشاء وتشغيل المؤسستين آثار مالية لذلك يجب على أجهزة وضع سياسات الاتحاد بحث المؤسستين والموافقة عليهما.
- ❖ في ضوء النقطتين المشار إليهما آنفا، يتعين تأجيل البعثة المقترحة إلى فنزويلا وإخطار جانب أمريكا الجنوبية بهذا الأمر.

21-ينسجم ما ورد أعلاه مع آراء المفوضية وأجازه أيضا كل من الجماهيرية العظمى وملاوي ونيجيريا، وأبلغت المفوضية فنزويلا بذلك. غير أن مفوضية الاتحاد الأفريقي أشارت أيضا، خلال اجتماع انعقد في كاراكاس، فنزويلا في 19 أبريل 2010 بين نائب رئيس المفوضية ونائب وزير خارجية فنزويلا بمناسبة الاحتفال بمرور قرنين على استقلال فنزويلا، إلى أن القرار الذي تم اتخاذه في مارجرينا إنما كان متعلقاً بإنشاء أمانة مؤقتة يستضيفها البلدان على أساس التناوب وليس بأمانة دائمة كالتي يقترح تدشينها، كما أضيف أيضا أن مهام مجموعة العمل الرئاسية تفتقر إلى وضوح وأنه من المطلوب موافقة أجهزة الاتحاد الأفريقي قبل الاتفاق على تدشينها.

22-ردا على ذلك، أشار نائب وزير الخارجية إلى ما يلي:

(1) المقصود بالأمانة المؤقتة هو تيسير تنظيم القمة بالبلد المضيف،

(2) المراد بالأمانة الدائمة المقترحة حالياً هو توفير الخدمات التقنية لمجموعة العمل الرئاسية وهي الأمانة التي تعهدت فنزويلا بتمويلها لفترة ثلاث سنوات،

(3) الهدف من مجموعة العمل الرئاسية هو الإشراف على تنفيذ مشروعات ملموسة مختارة تدعمها الأمانة الدائمة.

23- ما فتئت فنزويلا ترى ضرورة تدشين المؤسستين ومواصلة المزيد من مناقشة مهامهما لاحقاً. وفي الوقت الذي يجرى فيه إعداد هذا التقرير، لا تزال فنزويلا تتشبث بهذا الرأي ولكنها لم تقترح أي موعد للقيام بزيارة إلى كاراكاس.

24- وفي ضوء ما سبق، يوصى بإلحاح ببحث هذه المقترحات العالقة في كمبالا وإبلاغ جانب أمريكا الجنوبية بأي قرار سيتم اتخاذه. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الفرعية بما يلي:

25- فيما يخص إنشاء المؤسستين، أعدت المفوضية وثيقتين تقترح فيهما طريق المضي قدماً. وبعد بحث الوثيقتين، قدمت اللجنة الفرعية التوصيات التالية:

• مجموعة العمل الرئاسية:

• الخيار الأول:

قبول إنشاء مجموعة العمل الرئاسية كما اعتمدها القمة الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية وتوضيح وضعها ومهامها وهيكلها، إلخ.

• الخيار الثاني:

قبول إنشاء مجموعة العمل الرئاسية كما اعتمدها القمة الثانية لأفريقيا- أمريكا الجنوبية التي يجب أن تعمل من خلال ممثليها الذين يتم تعيينهم.

• الخيار الثالث:

تخفيض مستوى مجموعة العمل الرئاسية من خلال تعويضها بلجنة وزارية فيما يخص المشاكل المتعلقة بعقد الاجتماعات ذات الطابع الرئاسي.

• الأمانة:

26- توصي اللجنة الفرعية باعتماد صيغة الأمانة المؤقتة بالتناوب ترفض مبدأ أمانة دائمة كما اقترحتة فنزويلا. والأساس المنطقي لهذه التوصية هو التكاليف المترتبة عن ذلك وكون مفوضية الاتحاد الأفريقي تقدم خدمات السكرتارية بالنسبة للجانب الأفريقي.

(ج) اجتماع آلية التنسيق:

27- تم تقديم اقتراح بضرورة عقد اجتماع آلية التنسيق لبحث كافة المسائل العالقة بما فيها خطة التنفيذ المشتركة المنسقة، وطرق عقد اجتماع القمة وتنظيمها، وجدول اجتماعات أفريقيا - أمريكا الجنوبية، وإستراتيجيات تحسين آلية التنسيق ودور ممثلي أفريقيا في أمريكا الجنوبية، من بين أمور أخرى.

28- اقترحت فنزويلا التشاور مع جميع الأطراف المعنية بهدف ضمان موافقتها على استضافة الاجتماع خلال النصف الأول من هذه السنة. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يستلم أي مقترح من فنزويلا.

التحديات:

29- إن الذي سبق ذكره يبرز التحديات التي لا تزال قائمة في عملية أفريقيا وأمريكا الجنوبية والتي حالت دون اتخاذ قرارات ملموسة. وثمة تحد آخر هو ممارسة جانب أمريكا الجنوبية المدعمة من البعثات الأفريقية في برازيليا والمتمثلة في وضع برامج وتنظيم اجتماعات وتحديد مواعيد دون استشارة الجانب الأفريقي في أديس أبابا والمفوضية. فعلى سبيل المثال، قامت البرازيل بتنظيم اجتماع وزراء الزراعة لأفريقيا والبرازيل في برازيليا في أبريل 2010، حضره حوالي ستة وأربعون (46) بلدا أفريقيا. ومن جهة أخرى، لم ينعقد اجتماع لوزراء المالية لأفريقيا وأمريكا الجنوبية

كان مقررا عقده في أبوجا، نيجيريا. وثمة حاجة ملحة إلى إضفاء الصبغة المركزية على برمجة الأحداث من خلال آلية التنسيق وضرورة اتفاق الجميع على مواعيد وأماكن عقد الاجتماعات على أساس التناوب بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

### التوصيات:

30- تُقدّم التوصيات التالية لغرض البحث والاعتماد:

- ❖ على ضوء ما سبق ذكره أعلاه، فمن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بعقد اجتماع لآلية تنسيق أفريقيا وأمريكا الجنوبية بهدف توضيح كافة المسائل العالقة. وينبغي لأفريقيا أن تلحّ على ضرورة الاتفاق على البرامج والاجتماعات وأماكن انعقادها وكذلك على مواعيدها، على أن تعقد هذه الاجتماعات على أساس التناوب بين القارتين.
- ❖ من الضروري أن تجتمع اللجنة الفرعية والمفوضية بممثلي أفريقيا في برازيليا بهدف توضيح دور هؤلاء الممثلين في عملية قمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية.
- ❖ يتعين على أجهزة الاتحاد إعادة تأكيد تنفيذ الأمانة المؤقتة والبت في المقترح المتعلق بمهام مجموعة العمل الرئاسية والأمانة الدائمة في ضوء العرض الذي قدمته المفوضية بخصوص هذا الموضوع.
- ❖ يجب على كبار موظفي عملية أفريقيا وأمريكا الجنوبية الاجتماع والاتفاق على خطة التنفيذ حتى يتمكن وزراء خارجية أفريقيا وأمريكا الجنوبية من إجازتها في نيويورك في سبتمبر 2010.
- ❖ يتعين البدء في التحضير لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية المقرر عقدها في الجماهيرية العظمى في 2011. وفي هذا الصدد، يجب على كل من الجماهيرية العظمى والمنسق الأفريقي واللجنة الفرعية

للتعاون المتعدد الأطراف والمفوضية الأخذ بزمام المبادرة بتقديم مقترحات لبحثها.

### قمة الشراكة بين أفريقيا وتركيا:

31- تجدر الإشارة إلى أن القمة الأولى للشراكة بين أفريقيا وتركيا انعقدت في إسطنبول في تركيا خلال الفترة من 18 إلى 20 أغسطس 2008 على مستوى كل من كبار الموظفين والوزراء ورؤساء الدول والحكومات. وتمثلت أهداف القمة فيما يلي:

- دعم وتوسيع نطاق التعاون بين أفريقيا وتركيا على كافة المستويات وفي جميع المجالات،
- إقامة شراكة مستقرة وبعيدة المدى على أساس المساواة والمصالح المتبادلة، و
- تعزيز التعاون القوي بين أفريقيا وتركيا في مجالات محددة بما يعود بالفوائد المتبادلة على الجانبين.

◀ خلصت القمة إلى اعتماد وثيقتين، وهما:

- إعلان إسطنبول،
- إطار التعاون.

32- سعياً للتنفيذ الفعلي للبرامج والأنشطة المتفق عليها في إطار التعاون، كان على الجانبين العمل على وضع آلية متابعة ملائمة أو خطة عمل قبل القمة بسنة واحدة. وقامت اللجنة الفرعية والمفوضية ببحث المشروع الذي قدمه الجانب التركي وإرساله إلى هذا الأخير لإبداء رأيه في الموضوع. ومن المتوقع أن يبحث الجانبان مشروع الخطة هذه قبل اجتماع كمبالا كما يؤمل أن تتضمن خطة العمل المتفق عليها مشاريع وبرامج تعود بنتائج إيجابية على كلا الجانبين.

### التوصية:

- يوصى بترقية مستوى التعاطي مع تركيا حتى يتسنى استكمال خطة العمل، وتنفيذها أيضاً،

### الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي:

- 33- عادة ما قامت لجنة المتابعة بمعالجة المسائل المرتبطة بإستراتيجية أفريقيا-الاتحاد الأوروبي المشتركة وتنفيذ خطة عمل أفريقيا-الاتحاد الأوروبي وعرض هذه المسائل بطريقة مباشرة على لجنة الممثلين الدائمين لبحثها. وقد أصدرت هذه الأخيرة توجيهات إلى لجنة المتابعة بالعمل على نحو وثيق مع اللجنة الفرعية والمفوضية والدول الأعضاء وضمان قيام لجنة الممثلين الدائمين بتوفير الإرشادات الضرورية خلال العملية.
- 34- وفقاً للتفويض الصادر عن لجنة الممثلين الدائمين، اجتمعت اللجنة الفرعية في الفترة من 3 إلى 7 أبريل 2010 للقيام، من بين أمور أخرى، ببحث ثلاث مسائل في إطار الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وهي:
- تقرير اجتماع لجنة المتابعة المعنية بالحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي المعقود في أول مارس 2010،
  - ورقة الخيارات المتعلقة بتحسين تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، و
  - مشروع جدول أعمال الترويكا الوزارية الرابعة عشرة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي المقرر عقدها في لوكسمبورج في 27 أبريل 2010.

- 35- قام مفوض الشؤون الاقتصادية في المفوضية بعرض البنود الثلاثة على اللجنة الفرعية. وبالنسبة لتقرير اجتماع لجنة المتابعة المعنية بالحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي أجازت اللجنة الفرعية، بناءً على اقتراح المفوضية، التقرير وأوصت لجنة الممثلين الدائمين ببحثه واعتماده.

36- فيما يتعلق بورقة الخيارات، قامت اللجنة الفرعية ببحثها واعتمادها دون

تعديلات. ومن بين النقاط البارزة التي تضمنتها ما يلي:

- ضرورة إبقاء الإستراتيجية المشتركة على ما هي عليه، من حيث الجوهر، باستثناء مجالات قليلة مثل ما يمكن إدخاله من تغييرات على شكل الترويكا من جانب الاتحاد الأوروبي،
- ضرورة الإبقاء على خطة العمل الأولى، لكن يجب تبسيطها وتركيزها،
- ضرورة الاحتفاظ بالشراكات الثماني، و
- قبلت اللجنة الفرعية المقترحات بشأن تحسين تنفيذ الحوار.

37- بحثت اللجنة الفرعية واعتمدت أيضا جدول أعمال الترويكا الوزارية

والحوار السياسي. كما أجازت لجنة الممثلين الدائمين لاحقا كافة التوصيات السابقة فضلا عن جدول الأعمال وذلك قبل أن ينعقد حوار الترويكا الوزارية/الحوار السياسي، في لوكسمبورج في 27 أبريل 2010.

38- ترى اللجنة الفرعية أنه من الضروري معاملة الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي على غرار الشراكات الأخرى. وبالتالي، يجب زيادة مشاركة اللجنة الفرعية في إدارة هذه الشراكة.

39- يلاحظ أنه تم خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد اجتماع فريق العمل المشترك بين المفوضتين في بروكسل في مارس 2010 لمراجعة وضع العلاقات بين الجانبين بغية تحقيق نتائج أفضل لمشاريع وبرامج محددة، ومن ثم تعزيز الحوار والتعاون الإستراتيجي بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

40- أن الاجتماع المشار إليه آنفا والترويكا الوزارية/الحوار السياسي المعقود في لوكسمبورج في 27 أبريل 2010، فضلا عن شتى اجتماعات أفرقة الخبراء المشتركة تهدف كلها إلى تنفيذ الإستراتيجية المشتركة بين أفريقيا



والاتحاد الأوروبي وإلى التحضير لقمة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي الثانية المقرر عقدها في الجماهيرية العظمى في نوفمبر 2010.  
41- ويلاحظ أيضاً أن الاجتماع الأول للنظراء بين المفوضتين منذ تنصيب المفوضية الأوروبية الجديدة، انعقد في أديس أبابا في 8 يونيو 2010.

### التوصيات :

- ضرورة الإحاطة علماً بالتطورات الإيجابية الحاصلة في الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وتشجيع عملية تحديد البرامج/المشاريع لتنفيذها المبكر.
- سعياً لتحسين تنسيق هذه الشراكة، يتعين على آلية المتابعة وإعداد التقارير ورفعها إلى لجنة الممثلين الدائمين عن طريق اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف،
- يجب تكثيف التحضيرات لضمان نجاح استضافة قمة أفريقيا-الاتحاد الأوروبي الثالثة.

### الخاتمة:

42- لا شك أن اللجنة الفرعية والمفوضية عملتا بالتعاون الوثيق وشرعتا في تنفيذ برامج الشراكات المذكورة آنفاً، خلال الفترة قيد البحث. واستهدفت جميع أعمالهما إقامة علاقات أوثق وأعمق مع الشركاء الإستراتيجيين لأفريقيا.

## الملحق 1 :

### خطة عمل إطار التعاون لقمة منتدى الهند - إفريقيا

#### مقدمة:

قام الجانبان، بغية تعميق الشراكة الاستراتيجية بين الهند وإفريقيا لتعزيز التنمية المستدامة، وتنفيذ نتائج القمة الأولى لمنتدى الهند - إفريقيا، بتطوير خطة العمل هذه التي من شأنها تنفيذ المجالات المواضيعية التي يتضمنها إطار التعاون. وتم تأسيس خطة العمل لفترة 4 سنوات كما ستخضع للمراجعة، والتكيف، والتحسين أثناء الفترة وبعدها.

#### أولاً: التعاون الاقتصادي:

#### 1- الزراعة:

في إطار تعزيز تعليم الزراعة، والعلم، والتكنولوجيا، ستقدم الهند إلى الطلاب الإفريقيين في مجال الزراعة في الجامعات/المؤسسات الهندية 25 منحة دكتوراه و50 منحة ماجستير في السنة وذلك لمدة 4 أعوام. وستغطي المنح الدراسية مختلف التخصصات في ميدان الزراعة. وحتى أن يتم التوزيع على نحو منصف، سقوم مفوضية الاتحاد الإفريقي بتنسيق عملية اختيار المرشحين المحتملين بالتعاون مع حكومة الهند وسفاراتها في إفريقيا.

#### ستقدم الهند أيضا ما يلي:

- تدريبات مكيفة قصيرة المدى تتعلق بالمهارات المنقولة وتركز على تدريب المدربين الذين سوف يقومون بنقل الخبرة على المستوى الوطني إلى أصحاب المصلحة؛
- زيارات مستهدفة من قبل مهنيين هنديين بهدف توفير تجارب ميدانية قائمة على أهداف مشتركة ومتفق عليها ومهام مع أصحاب المصلحة المستفيدين؛

- مشاورات ميدانية وتدريبات على الصعيد القطري؛
- توفير الأجهزة والبرمجيات الضرورية في العروض الميدانية؛
- وتبادل المعلومات المنشورة والبذور والمواد الزراعية إلى جانب تقاسم أفضل الممارسات الزراعية.

ستتضمن المجالات التي يغطيها هذا البرنامج إدارة الثروة الحيوانية والسمكية؛ وإدارة مجالس السلع الأساسية؛ وصيانة الري والمياه؛ وبناء القدرات في مجال معالجة المنتجات الزراعية.

## 2: التجارة والصناعة والاستثمار:

يقر الجانبان بضرورة توسيع التجارة في الاتجاهين، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وتيسير الاستثمار، كما اتفقا على ما يلي:

◀ ستقوم الهند بإنشاء معهد هندي -إفريقي للتجارة الخارجية يستند إلى نموذج المعهد الهندي للتجارة الخارجية. وسيقدم المعهد التعليم المهني في مجال التجارة الدولية والإدارة، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالقطاعين العام والخاص في إفريقيا. وفضلاً عن ذلك، سيوفر المعهد الهندي للتجارة الخارجية برامج كيفية لبناء القدرات على التجارة والأعمال الدولية على مدى أربع سنوات من خلال الترتيبات الثنائية القائمة، مما سيكفل مواصلة بناء القدرات بصفته العملية الأساسية لإنشاء معهد هندي-إفريقي للتجارة الخارجية.

◀ ستقوم الهند أيضاً بإنشاء معهد هندي-إفريقي للماس في إحد البلدان الإفريقية على غرار نموذج المعهد الهندي للماس. وسيساعد هذا المعهد على تنمية القدرات والمهارات الإفريقية في معالجة، وصقل وتصنيف الماس الخام.

◀ ستتم مواصلة خطة الهند لأفضليات السوق الحرة والتعريفية الجمركية لأقل البلدان نمواً في إفريقيا، التي لاقت ترحيباً واسعاً وتتيح فرصة وصول السلع والخدمات الإفريقية إلى السوق الهندية الموسعة. تم القيام بعملية تبادل المعلومات حول خطة الهند لأفضليات السوق الحرة والتعريفية الجمركية من خلال المنتديات المتعددة، ويتم تعزيزها بموجب خطة العمل هذه.

◀ من أجل تعزيز تفاعل القطاع الخاص وبناء روح المبادرة والروابط بين المؤسسات التجارية، سيتم الاضطلاع بالمبادرات التالية:

- إعداد دليل الهند - أفريقيا للأعمال التجارية لتسليط الضوء على فرص التجارة والاستثمار للجانبين، من خلال الغرف التجارية لكل من الجانبين؛
- تنظيم مجالس أو اجتماعات تجارية على المستوى الإقليمي بين العناصر الفاعلة الاقتصادية الهندية والإفريقية، من أجل بحث الفرص التجارية التي تتيحها كل من الاقتصادات؛
- تعزيز القدرات الصناعية من ناحية الإمدادات وتحسين القدرة التنافسية وتبادل أفضل الممارسات بين وكالات تشجيع الاستثمار الإفريقية والهندية.

### **3: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صلب التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الخاص في كل من إفريقيا والهند. وهي تساهم في الصادرات، ونقل التكنولوجيا، وتوليد فرص العمل، وتنمية التجارة وتنظيم المشاريع الإقليمية. وفي هذا الصدد، وبغية تعزيز تنمية القدرات ودعم نقل التكنولوجيا، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

◀ ستقوم الهند بإنشاء عشرة (10) مراكز للتدريب المهني من خلال المؤسسة الوطنية للصناعات الصغيرة. ومن ثم، ستقدم الدعم لمؤسسات التدريب المهني القائمة في إفريقيا.

◀ ستقدم الهند خطوطاً ائتمانية سخية بشروط ميسرة إلى عدد كبير من البلدان الإفريقية؛ وستضطلع ببرامج لتنمية بناء القدرات في إفريقيا ودعم الغرف التجارية في الهند لعقد الملتقى السنوي بين الهند وإفريقيا وغيره من المبادرات الشبيهة.

◀ سيتم وضع برامج لتوفير بنية تحتية تمكينية وبيئة تشغيل جذابة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، فضلاً عن مشاريع مشتركة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإفريقية والهندية بما في ذلك تطوير خطوط توجيهية للأعمال التجارية لإنشاء المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا والهند وذلك كوسيلة لتوفير فرص العمل للشباب.

#### 4: التمويل:

◀ إقراراً بأن التمويل عنصر حيوي لتنفيذ خطة العمل، أعلنت الهند خلال قمة منتدى الهند-إفريقيا لعام 2008 أنها ستوفر حوالي 5.4 مليار دولار أمريكي في خطوط الائتمان إلى البلدان والمؤسسات الإفريقية طوال فترة السنوات الخمس. وسيتم النظر في تخصيص منفصل قيمته 500 مليون دولار أمريكي لتنمية القدرات في إفريقيا، وقد تم تكريس حوالي نصف هذا المبلغ لخطة العمل المشتركة القارية هذه.

◀ إن هذه المخصصات المالية ستدعم تكامل إفريقيا من خلال ما يلي:

- توفير بنية تحتية إقليمية ضمن برامج أخرى؛
- تقديم الدعم لبناء القدرات وتطوير سوق إفريقية للأوراق المالية؛
- مشاورات بين وزراء المالية والتنمية الاقتصادية الإفريقيين ونظرائهم الهنود لتبادل الخبرات؛

- وتبادل الخبرات بشأن تعبئة المدخرات المحلية وتقوية مؤسسات التمويل الجزئي في إفريقيا.

### 5: التكامل الإقليمي:

◀ يمثل التكامل الإقليمي هدفاً هاماً لإفريقيا وتجري حالياً مختلف الجهود الرامية إلى مواءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال تشجيع المشاريع المتكاملة. إن للهند اتفاقات مستدامة مع العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية كما قامت بتطوير عملية تنفيذ لهذا الغرض. وعليه، توافق الهند على النظر في توفير الدعم المالي لبرامج التكامل المتفق عليها من الجانبين التي يقوم بها كل من الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وخاصة المشاريع ذات الأهمية الإقليمية والقارية. ستوفر الهند تسهيلات ائتمانية مبلغها 300 مليون دولار لدعم مشاريع البنية التحتية للتكامل الإقليمي عن طريق الاتحاد الإفريقي.

### ثانياً: التعاون السياسي:

إذ يدرك الطرفان أن السلم، والأمن والتنمية مترابطين، اتفقا على ما يلي:

### 1- السلم والأمن:

- ◀ تعزيز قدرات الحكومات الأفريقية والمؤسسات ومختلف أصحاب المصلحة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325 حول دور المرأة في عملية السلم؛
- ◀ تضافر جهود مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها إلى جانب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

◀ والتعاون في وضع وتنفيذ تدريب المدربين وذلك بهدف تعزيز العنصر المدني في عمليات حفظ السلام.

## **2- المجتمع المدني والحكم الرشيد:**

◀ المساعدة في تعزيز المحكمة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب من خلال تقاسم أفضل الخبرات وبناء قدرات المحكمة وتوفير المعدات وتعبئة الموارد لأنشطتها؛

◀ التفاعل بين الخبراء القانونيين والمحامين من خلال رابطة المحامين الدولية والتعاون في مناهج البحث القانوني وفيما يستجد من المسائل القانونية الدولية والأطر التنظيمية التي تدعم الاستعانة بمصادر خارجية؛

◀ وتبادل الخبرات حول أفضل الممارسات والبحث والموارد البشرية في إطار اللامركزية والحكم المحلي إلى جانب مؤتمر وزراء الخدمات العامة والشؤون الادارية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

## **ثالثا: العلم، والتكنولوجيا، والبحث والتطوير:**

### **1- العلم والتكنولوجيا:**

لما كان الجانبان يدركان أن العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير هي أساسيات ومحفزات رئيسية للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، اتفقا على ما يلي:

◀ اقتراحات للنهوض بالبحوث والتطوير والتبادلات العلمية بما في ذلك برامج ومناسبات لمناقشة قضايا نقل سياسات آليات التكنولوجيا عن طريق تعزيز المؤسسي لثلاث مؤسسات. وسيتم الاضطلاع ببناء القدرات؛

◀ سينظم مؤتمر الهند- إفريقيا للعلم والتكنولوجيا لتخطيط الأجندة؛

- ◀ ستدعم الهند تعزيز المؤسسات في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛
- ◀ ستوفر الهند التدريب في مجالات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛
- ◀ ستدعم الهند إفريقيا في الجهود التي تقوم بها في مجال البحث والتطوير من خلال زمالات محددة تحمل اسم "سي في رامن" سيتم تنفيذها من الجانبين. وستغطي هذه الزمالات تقديم الدعم المتوسط والطويل المدى إلى الباحثين وزملاء ما بعد الدكتوراه؛
- ◀ وسيجري النظر في الاقتراح بشأن تدريب الصحفيين في مجال الصحافة العلمية.

## **2-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:**

- إذ يقر الجانبان بالمساهمة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات إلى التنمية الاقتصادية لإفريقيا والهند:
- ◀ يرحب كلا الطرفين بإنشاء مشروع الشبكة الإلكترونية الإفريقية الذي يدعم الأهداف الإنمائية للبلدان الإفريقية في قطاعات التعليم والصحة والاتصالات. ويتفقان على إنجاز وتنفيذ هذا المشروع الهام في وقت مبكر.
  - ◀ ستقوم الهند بإنشاء معهد هندي-إفريقي لتكنولوجيا المعلومات من شأنه سد الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، وليقوم بدور مؤسسة تفكير لتطوير الكفاءات المهنية لتكنولوجيا المعلومات ولتقديم بناء القدرات والتعليم لنمو تكنولوجيا المعلومات في إفريقيا.



◀ ستدعم الهند مبادرة الاتحاد الإفريقي في هذا القطاع وكذلك بناء القدرات في هذا الصدد من خلال برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي. وسيقوم كلا الجانبين بتطوير رغبة إفريقيا في إشراك الهند في تنفيذ الروابط البينية بين جميع العواصم الأفريقية من خلال شبكة عريضة النطاق بحلول 2010 والعمل مع إفريقيا لبناء الاستراتيجيات الإلكترونية القارية والوطنية بما في ذلك تنمية كافة البرامج الإلكترونية.

#### رابعاً: التعاون في مجال التنمية الاجتماعية وبناء القدرات:

لما كان الجانبان يدركان أهمية تعزيز القدرة البشرية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، اتفقا على ما يلي:

#### 1-التعليم:

◀ ستقوم الهند بإنشاء معهد هندي-إفريقي لتخطيط التعليم وإدارته، يقوم بتقديم الإرشاد الأكاديمي والمهني إلى الوكالات والمؤسسات المشاركة في التخطيط والإدارة في إفريقيا.

◀ ستبحث الهند التنمية التعاونية للمواد التدريبية لتنمية التعليم الخارجي عالية الجودة ومفتوحة المصدر للمعلمين ومختلف فئات مديري المدارس.

◀ ستقوم الهند بتنظيم ورش عمل تدريبية حول إنتاج المواد التعليمية محلياً بتكلفة منخفضة؛

◀ ستقوم الهند بتقديم المساعدة في تطوير برامج التعليم والتدريب الفني والمهني التي تتسق مع متطلبات سوق العمل لكل من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية والاتجاهات الاقتصادية العالمية.

## 2-الصحة:

- ◀ ستقوم الهند بتنظيم ورشة عمل هندية-إفريقية حول الطب التقليدي لإلقاء الضوء على القواسم المشتركة في النهج ولتبادل الخبرات.
- ◀ سيقوم الجانبان بتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجالات المنتجات الصيدلانية وشرائها في أفريقيا والهند في إطار خطة التصنيع الصيدلاني في إفريقيا؛
- ◀ سيقوم الجانبان بدعم التعاون في أبحاث وتطوير الطب التقليدي وممارساته في أفريقيا والهند؛
- ◀ يتفق الجانبان على تقاسم التجارب والخبرات المتخصصة وأفضل الممارسات في مجال تطوير أنظمة الرعاية الصحية وبرامج صحة المجتمع؛
- ◀ ستقوم الهند بالتعاون مع إفريقيا في تدريب المهنيين الصحيين وتعليمهم المستمر؛ تدعم الشبكة الإلكترونية الأفريقية والتطبيب عن بعد والتعليم الطبي المستمر ويعتبر تدريب الفنيين الصحيين في مختلف القطاعات جزءاً من البرنامج الثنائي والاقليمي الذي يشمل هذا البرنامج.

## 3-المياه والصرف الصحي:

- ◀ ستقوم الهند بتنظيم سبعة برامج تدريبية في مجالات متخصصة من قبل مؤسسات هندية تدريبية وبحثية وأكاديمية طبية السمعة. ستتم دعوة عدد يصل إلى 50 مشاركاً لكل دورة من خلال الاتحاد الإفريقي.

- ◀ ستدعم الهند أيضاً المؤسسات الأفريقية والمبادرات في مجال الإدارة المتكاملة للمياه من خلال اقتراحات يتفق عليها الطرفان.
- ◀ ستدعم الهند إفريقيا بالكامل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والصرف الصحي.

#### 4-الثقافة والرياضة:

- ◀ سيعى كل من إفريقيا والهند معاً إلى:
  - تشجيع تبادلات الأفلام والبرامج التلفزيونية الثقافية؛
  - تنظيم تدريب دولي مشترك للمدربين في ميدان حماية السلع والصناعات الثقافية؛
  - اشتراك الجانبين في بحث إنشاء مختبرات إقليمية لمراقبة تعاطي المخدرات في أفريقيا والهند؛
  - تنظيم تدريبات دولية مشتركة للمدربين في مجال إدارة الرياضة وتطويرها، بما في ذلك العناية الطبية الرياضية؛
  - تنظيم مهرجانات شبابية ثقافية ورياضية من خلال أحداث مثل أسبوع أفريقيا والهند ومن خلال الاستفادة من مواهب العدد الضخم من الطلبة الإفريقيين الموجودين في الهند عن طريق المجلس الهندي للعلاقات الثقافية.

#### 5- القضاء على الفقر:

- ◀ سيتم تنفيذ البرامج المحددة التالية بغية دعم هدف القضاء على الفقر:
  - تنظيم حلقات دراسية/معارض في أرجاء إفريقيا، بما في ذلك من خلال الشراكات العامة/الخاصة؛

- بناء نموذج أولي لمنازل منخفضة التكلفة في خمسة بلدان أفريقية، واحد في كل منطقة؛
- تبادل خبرات تقاسم التكاليف في بناء منازل العرض في خمسة بلدان إفريقية بواقع بلد واحد في كل إقليم؛
- ◀ يتفق الجانبان على تقاسم أفضل الممارسات في مجال تطوير الاتحادات الائتمانية، خاصة في الأوضاع الريفية؛
- ◀ تشجيع مشاريع التمويل الجزئي في إفريقيا

#### **خامسا: السياحة:**

- لما كان الجانبان يدركان أن السياحة تقدم مزايا اقتصادية وتعزز الصداقة والتفاهم الاجتماعي والاقتصادي بين الأمم، اتفقا على ما يلي:
- ◀ ترعى الهند دراسة تهدف إلى مؤاممة السياسات والمعايير في قطاع السياحة وذلك بالتعاون مع المؤسسات الأفريقية ذات الصلة؛
  - ◀ سيقوم الجانبان بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وخاصة وكالات السفر والفنادق وخطوط الطيران وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالسياحة، إضافة إلى وسائل الإعلام وذلك بما يؤدي إلى تطوير السياحة بين الإقليمين؛
  - ◀ سيقوم الجانبان بتعزيز السياحة العامة وتوفير عروض سياحية مشتركة، بما في ذلك السياحة البيئية، بهدف استغلال التنوع الجغرافي لكلا الجانبين.

### سادسا: البنية التحتية والطاقة والبيئة:

لما كان الجانبان يدركان أن البنية التحتية، والطاقة، والبيئة عناصر أساسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، اتفقا على ما يلي:

◀ ستقدم الهند برامج تدريبية لعدد يصل إلى 50 مشاركاً إفريقياً (سنوياً) في المعهد الوطني لتدريب مهندسي طرق المرور السريع.

#### 1- الطاقة:

◀ ملاحظة أن الهند تعمل بنشاط مع أفريقيا من خلال مؤتمرات الهند-إفريقيا حول الهيدروكربونات والترحيب بالتزام الهند بالعمل مع أفريقيا لتجهيز مواردها بما يشمل إنشاء معامل تكرير في بعض البلدان؛

◀ تحديد مجتمعات الطاقة الإقليمية ومشاريع ملموسة للحكومات الوطنية في مجال الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الأحيائية في البلدان الأفريقية، ذات الإمكانيات الكامنة المرتفعة وذلك بالاشتراك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

◀ التعاون لاستكشاف مصادر الطاقة المتجددة في إفريقيا.

#### 2- النقل:

##### أ- النقل البحري

◀ تطوير وتعزيز المساعدة المتبادلة والتعاون في مجال السلامة والأمن البحريين، ومنع وحماية البيئة الرئيسية ومستخدمي الموانئ؛

◀ العمل من أجل إنشاء شبكات إقليمية لخفر السواحل (شمالاً وغرباً ووسطاً وشرقاً وجنوباً) فضلاً عن مرافق المراقبة؛

◀ تطوير التدريب الأفريقي في مجال الادارة البحرية وإدارة المواني؛

◀ والتعاون وتبادل المعلومات في مجال النقل البحري وإدارة المواني والسلامة والأمن والحماية، التحكم في التلوث ومكافحته وخاصة من خلال التدريب وتبادل المهارات والبرامج المعرفية؛

سيقوم الخبراء من الجانبين بتقديم اقتراحات أكثر تحديداً في كل هذه المجالات.

#### ب - النقل الجوي:

◀ تنسيق كل من السياسات الخارجية للنقل الجوي؛

◀ تحديد وتطوير مراكز جسر جوي يدعم عمليات الخطوط الجوية بين الإقليمين وما وراءهما.

سيقوم الجانب الإفريقي بتقديم مذكرة مفاهيمية في هذا الصدد من أجل إيجاد حوار بين كل من السلطات الإفريقية والهندية.

#### ج - النقل البري:

◀ تقييم الوضع الحالي لشبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا؛

◀ وتطوير إستراتيجية قارية لسلامة الطرق.

سيقوم الجانب الإفريقي بوضع مذكرات مفاهيمية بشأن المشروعين وتقديمها إلى الهند.

### 3- البيئة:

◀ اعداد برامج محددة لمكافحة التصحر وتغير المناخ اللذين يشكلان تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي؛

◀ وتقاسم الخبرات حول آليات تطوير الكربون.

تم الاعتراف أيضا بمذكرة التفاهم بين المعهد الهندي للطاقة والموارد ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ودعم المركز الأفريقي لسياسات تغير المناخ. وسيتم استخدام مبادرة الهند منذ 2009 بتخصيص قسم أفريقي في قمة دلهي للتنمية المستدامة التي ينظمها سنوياً المعهد الهندي للطاقة والموارد في فبراير، في نيودلهي وذلك لتعزيز مزيد من التعاون الوثيق بين صانعي سياسات البيئة في الهند وإفريقيا.

### سابعاً: الإعلام والاتصالات:

إذ يدرك الجانبان أن إقامة روابط أوثق في ميدان الإعلام والاتصالات سيولد المزيد من التآزر في علاقتهما، اتفقا على ما يلي:

◀ التعاون في تدريب الموارد البشرية في مجال شركات الاتصالات الحديثة باستخدام التكنولوجيا الحديثة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وتطوير المهارات اللغوية؛

◀ وتقديم المساعدة على إنتاج أفلام الفيديو الوثائقية التي تتسم بالفعالية في نشر المعلومات حول مهام أو تدخلات بعينها؛

يمكن تنفيذ برامج أخرى في هذا المجال من خلال برامج المعهد الهندي للطاقة والموارد القائمة ومن خلال قسم الدبلوماسية العامة في الهند. وستتم مناقشة هذه البرامج فيما بين مفوضية الاتحاد الإفريقي والبعثة الدائمة للهند لدى الاتحاد الإفريقي.

سوف يشكل تبادل الوفود الاعلامية ومؤتمرات المحررين وتدريب الإعلاميين جزءاً من المبادرات التي تقوم بها الهند في أفريقيا، والتي تنفذ إقليمياً وثنائياً.

ثامناً: تضطلع البلدان المضييفة بتسهيل إنشاء وصيانة المؤسسات المقرر تأسيسها في إفريقيا، وهي: المعهد الهندي - الإفريقي للتجارة الخارجية؛ المعهد الهندي - الإفريقي للماس؛ المعهد الهندي - الإفريقي لتكنولوجيا المعلومات؛ معهد تخطيط التعليم وإدارته؛ السوق الإفريقية للأوراق المالية؛ والمراكز الهندية - الإفريقية للتدريب المهني، وذلك من خلال ما يلي:

- أراضٍ للمؤسسات؛
- البنية التحتية للمبنى
- تخصيص الميزانية للتكاليف المتكررة؛
- هياكل الحكم لإدارة المؤسسات وتشغيلها؛
- وخطة العمل للتنمية المستقبلية والاستدامة؛

من جانبها، ستقوم الهند بإنشاء المؤسسات وتزويدها بالمعدات ورعايتها لمدة ثلاث سنوات.



AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700

Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

## الملحق 2

### الشبكة الإلكترونية الأفريقية لمشروع الطب عن بعد والتعليم عن بعد

#### مقدمة:

1. في 16 سبتمبر 2004 ألقى سعادة الدكتور أ. ب. ج. عبد الكلام، رئيس الهند آنذاك، كلمة أمام البرلمان الأفريقي في جوهانسبيرج، اقترح فيها مشروعاً من شأنه أن يربط بين جميع الدول الـ 53 الأعضاء في الاتحاد الأفريقي عن طريق قمر صناعي وشبكة بالألياف البصرية يوفران اتصالات فعالة للتعليم عن بعد والطب عن بعد والإنترنت، وخدمات التداول عبر الفيديو وبروتوكول الاتصال الصوتي عبر الإنترنت، كما يقدمان الدعم للحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.
2. وعقب هذا العرض، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي لجنة استشارية خاصة تضم المنظمات المتخصصة في المجالات التي يغطيها المشروع بغية إجراء تحليل معمق للمشروع. وقد خلُصت اللجنة الاستشارية الخاصة في نهاية اجتماعها المنعقدة من

20 إلى 22 يوليو 2005 بأديس أبابا إلى أن المشروع يتمشى تماما مع أهداف الاتحاد الأفريقي، وأنه كان بالغ الأهمية ومناسبا، وأن تنفيذه سيساهم في تمكين أفريقيا من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وسد الفجوة الرقمية. بناء على هذا الاستنتاج الإيجابي الذي توصلت إليه اللجنة المذكورة، أخذت الحكومة الهندية مشروع الشبكة الإلكترونية الأفريقية على عاتقها.

3. إن الشبكة التي ترمي أساسا إلى تقاسم الخبرة الفنية الهندية في مجالي التعليم والرعاية الصحية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تتكون مما يلي:  
إنشاء شبكة تربط ما يلي:

(1) 53 مركزا تعليميا للتعليم عن بعد (مركز تعليمي في كل دولة أفريقية) بخمس

(5) جامعات رئيسية إقليمية في أفريقيا وبست (6) جامعات في الهند؛

(2) 53 مستشفى نائيا (للإحالة النهائية للمرضى) للطب عن بعد (مستشفى ناء في

كل دولة أفريقية) بخمسة (5) مستشفيات إقليمية ذات تخصص عال في أفريقيا

وستة (6) مستشفيات في الهند؛

(3) داخل القارة الأفريقية، ستكون للشبكة محطة مركزية واحدة مربوطة بـ 116

محطة فيسات للتعليم عن بعد والطب عن بعد.

4. وتبلغ التكاليف المقدرة للمشروع حوالي مائة وستة عشر مليون (116) دولار

أمريكي، وعن الجانب الهندي، عينت الحكومة وزارة الشؤون الخارجية كجهة

محورية. وفي 27 فبراير، وقعت وزارة الشؤون الخارجية اتفاقية مع شركة الخبراء الاستشاريين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للحكومة الهندية لكي تكون وكالة التنفيذ.

5. وبصفتها وكالة لتنفيذ المشروع بنظام تسليم المفتاح، يتمثل دور الشركة في تصميم الشبكة، وشراء المعدات وتركيبها، وتوفير الدعم في مجال التشغيل والصيانة لفترة خمس (5) سنوات بعد بدء تشغيل الشبكة في كل بلد، وتقديم الخبرة الاستشارية لوزارة الشؤون الخارجية في جميع المسائل المتصلة بالمشروع.

6. اتفقت الهند على أن تتولى مسؤولية بناء القدرات من خلال تدريب العاملين من الدول المشاركة وتحمل رسوم الجامعات الهندية التي تعطى الدروس للطلاب والأطباء والمرضات البالغ عددهم 1000ر 10 آلاف، 500 و 1000 وألف على التوالي.

7. وقد تم توقيع الاتفاقيات المتعلقة بالمشروع بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والهند. وتتعلق الاتفاقية الأولى بالجوانب العامة لإنشاء الشبكة الإلكترونية الأفريقية، بينما تخص الاتفاقية الثانية توفير وتركيب المعدات والبرمجيات، وتشغيل وصيانة الشبكة من قبل شركة الخبراء الاستشاريين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية لمدة خمس (5) سنوات.

8. علاوة على ذلك، وضع الطرفان الاتفاقيات بين الهند وكل دولة عضو ترغب في المشاركة في المشروع. وتبين مختلف الاتفاقيات المذكورة أعلاه مسؤوليات كل من

مفوضية الاتحاد الأفريقي والحكومة الهندية والدول الأعضاء صاحبة المصلحة في تنفيذ وتشغيل الشبكة الإلكترونية الأفريقية.

9. في هذا الصدد، يلاحظ أنه يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ضمان التنسيق بين أصحاب المصلحة، وإرسال جميع الوثائق المتعلقة بالمشروع إلى جميع الدول الأعضاء، وتوعيتها بضرورة المشاركة في المشروع؛ وإنشاء لجنة توجيه للتنفيذ؛ وتنسيق عملية اختيار بلدان أفريقية لاستضافة المحطة الأرضية المركزية للشبكة، والجامعات والمستشفيات الإقليمية؛ وتنسيق عملية اختيار الدروس والتخصصات في مجال الرعاية الصحية، وتطوير المشروع بصفة عامة.

10. يُطلب من الدول الأعضاء توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الخبراء الاستشاريين في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية للمشاركة في التنفيذ؛ تعيين منسق للمشروع وإنشاء فريق للمشروع حسبما هو مطلوب في مذكر التفاهم؛ تنفيذ المسؤوليات الواردة في مذكر التفاهم؛ منح فريق التنفيذ التصاريح التنظيمية لإنشاء الشبكة؛ المشاركة في اللجنة الفرعية الفنية التي تنشئها لجنة التوجيه ومؤتمر الدول الأعضاء الموقعة على مذكرة التفاهم المتعلقة بالمشروع وبحث واعتماد الدروس وتخصصات الرعاية الصحية، وهيكل إدارة الشبكة الإلكترونية الأفريقية وطرق عملها التي تقترحها لجنة التوجيه.

## حالة التنفيذ (حتى أبريل 2010):

11. بدأ تنفيذ المشروع في أبريل 2008. ويبلغ عدد الدول الأعضاء التي وقعت

الاتفاقية مع شركة الخبراء الاستشاريين سبعا وأربعين دولة (47) مؤلفة على النحو

التالي:

(1) **غرب أفريقيا (15 من أصل 15):** بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر،

كوت ديفوار، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا،

السنغال، سيراليون وتوجو؛

(2) **شرق أفريقيا (13 من أصل 13):** جزر القمر، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا،

كينيا، مدغشقر، موريشيوس، رواندا، سيشال، الصومال، السودان، تنزانيا

وأوغندا؛

(3) **وسط أفريقيا (8 من أصل 9):** بروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا

الوسطى، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجابون وساوتومي

وبرنسيب (تبقى غينيا الاستوائية)؛

(4) **الجنوب الأفريقي (8 من أصل 10):** بوتسوانا، ليسوتو، ملاوي، موزامبيق،

ناميبيا، سوازيلاند، زامبيا وزيمبابوي (تبقى أنجولا وجمهورية جنوب أفريقيا)؛

(5) **شمال أفريقيا:** وقعت مصر وموريتانيا والجمهورية العظمى بينما بقيت

الجزائر وتونس دون توقيع.

12. بدأ بالفعل تشغيل المواقع/المراكز الـ123 التالية وإدماجها في الشبكة

الإلكترونية:

- 1 محطة أرضية مركزية للقمر الصناعي في دكار، السنغال؛
- 1 مركز بيانات في شركة الخبراء الاستشاريين بنيودلهي؛
- 5 منشآت للتعليم عن بعد في 5 جامعات هندية؛
- 11 منشأة للطب عن بعد في 11 مستشفى ذا تخصص عال في الهند؛
- 3 منشآت للطب عن بعد في 3 مراكز جامعية رئيسية إقليمية في أفريقيا (غانا، أوغندا والكاميرون)؛
- 1 منشأة للطب عن بعد في 1 مستشفى إقليمي واحد ذي تخصص عال في أفريقيا (نيجيريا)؛
- 31 مراكز التعلّم في البلدان الأفريقية (بنين، بوتسوانا، بروندي، بوركينا فاسو، الكاميرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إرتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا، النيجر، رواندا، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا)؛

• 32 مستشفى للإحالة النهائية في البلدان الأفريقية (بنين، بوتسوانا، بروندي، بوركينا فاسو، الكامرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، ليبيريا، الجماهيرية العظمى، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، نيجيريا، النيجر، رواندا، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، تنزانيا، توجو، أوغندا، زامبيا)؛

• 28 مركزا للتداول عبر الفيديو وبروتوكول الاتصال الصوتي عبر الإنترنت في البلدان الأفريقية (بوتسوانا، بروندي، بوركينا فاسو، الكامرون، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، ليبيريا، الجماهيرية العظمى، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، النيجر، رواندا، السنغال، سيشل، سيراليون، الصومال، تنزانيا، أوغندا، زامبيا)؛

13. الموعد النهائي لتنفيذ المشروع بالنسبة للبلدان المتبقية: العمل جار في توجو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، جمهورية أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر، ناميبيا وكينيا. ومن المقرر استكمال المشروع في البلدان المتبقية تدريجيا بحلول يونيو 2010، رهنا بكون المواقع جاهزة في الوقت المناسب وبإجراء التخليص الجمركي للسلع من قبل البلد المضيف في الوقت المناسب.

14. وفي إطار الأنشطة الأخرى، لوحظ ما يلي:

• حدد 46 بلدا المنسقين وجهات المقصد؛

- حدد 40 بلدا جميع المواقع [مركز التعلم، مستشفى الإحالة النهائية، فرع التداول عبر الفيديو وبروتوكول الاتصال الصوتي عبر الإنترنت، المركز الجامعي الإقليمي (حيثما تنطبق الحال)، المستشفى العالي التخصص الإقليمي (حيثما تنطبق الحال)]؛

- ثمة بلد واحد لم يستكمل تحديد موقع لفرع التداول عبر الفيديو وبروتوكول الاتصال الصوتي عبر الإنترنت وطلب من 6 بلدان تحديد المواقع في أقرب وقت ممكن؛

- استُكملت عملية شراء المعدات. وقد تم إصدار أوامر لشراء جميع أنواع المعدات والبرمجيات لجميع البلدان.

15. يلاحظ إلى أن سعادة السيد براناب موخيرجي، وزير الشؤون الخارجية آنذاك، قام بتدشين المشروع الإلكتروني الأفريقي في 26 فبراير 2009 في مركز البيانات بمبنى مقر شركة الخبراء الاستشاريين، نيودلهي، بينما بدأ تقديم الخدمات من خلال الشبكة منذ 2008. وقد تم تحديد البرامج التعليمية وخدمات الطب عن بعد والاستشارات ويتم تقديمها على النحو التالي:

- بناء على مجالات الاهتمام الخمسة التي أبدأها الاتحاد الأفريقي، أي العلوم الفيزيائية، الهندسة والتكنولوجيا، علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة - الأعمال والمالية، وبعض اللغات الدولية - الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية



والعربية، تم اعتماد 5 برامج للدراسات الجامعية، و5 للدراسات العليا، وبرامج لـ 5 دبلومات و 10 شهادات،

• والتحق 1098 طالبا بجامعتين في الهند في إطار مختلف الدروس من جامعات أفريقية مشاركة. ويوجد 236 طالبا آخر قيد التسجيل والقبول؛

• تم اعتماد 18 تخصصا طبيا وتوفرها حاليا مختلف المستشفيات ذات التخصصات العالية في الهند العاملة في مجال الاستشارات الطبية عبر الإنترنت والتعليم الطبي المستمر. وقد بدأ في نهاية أبريل 2009 التعليم الطبي المستمر بانتظام. وقد انعقدت 413 جلسة للتعليم الطبي المستمر من مستشفيات طبية ذات التخصصات العالية.

• بدأت الاستشارات الطبية عن بعد بمستشفيات أبولو وتشيني ومستشفى فان بدكار، السنغال، في خمسة تخصصات، وهي: طب الرئات، الأشعة السينية، جراحة الجهاز العصبي، طب الأعصاب وطب القلب. وأجريت 143 استشارة طبية في 4 مستشفيات هندية.

### الصعوبات والتحديات الرئيسية:

16. تشمل بعض الصعوبات الرئيسية التي تعترض تنفيذ الشبكة على وجه سلس

وفي الوقت المناسب ما يلي:

- التأخير في التخليص الجمركي للمعدات؛
- التأخير في تشييد مبان جديدة لاستضافة فرع التداول عبر الفيديو وبروتوكول الاتصال الصوتي عبر الإنترنت؛
- تأخر البلدان المضيفة في توفير تفاصيل جهات المقصد وتحديد المنسقين القطريين؛
- لا يزال تحديد المواقع جارياً؛
- اضطرابات داخلية في البلد (غينيا وغينيا بيساو)
- قلة الدعم من المنسقين الوطنيين (السودان، زيمبابوي وجمهورية الكونغو)؛

17. يتمثل التحدي الرئيسي بالنسبة للدول الأعضاء المشاركة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع إستراتيجية تمكن من نقل تشغيل الشبكة على وجه سلس من الهند إلى أفريقيا وضمان تطويرها وتوسيعها واستمراريتها.

#### المقرر المطلوب من القمة:

18. يُطلب من القمة ما يلي:
- أ. الإحاطة علماً بهذا التقرير والإشادة بمساهمات مختلف أصحاب المصلحة في الشبكة؛

ب. يطلب من جميع الدول الأعضاء توقيع الاتفاقية للمشاركة في الشبكة وتوسيعها

لتشمل مزيدا من مراكز التعلم ومستشفيات الإحالة النهائية؛

ج. يطلب من مطالبة الشركاء الإنمائيين الدوليين دعم تطوير الشبكة بغية ضمان

استمراريتها عند انسحاب الهند؛

د. يطلب من المفوضية اتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة تنفيذ هذا المقرر في كل

قمة ورفع التقرير عنه.

—

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2010

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/3772>

*Downloaded from African Union Common Repository*